الأنباء
الثلاثاء 5 مارس 2013

الفزيع: لا نسعى لحل «القروض» فقط بل لمحاسبة المتجاوزين في القضية

نواف الفزيع خلال حضوره اجتماع اللجنة المالية ويبدو أحمد لاري ود. يوسف الزلزلة

أوضح النائب نواف الفزيع انه حضر «كضيف غير مرغوب به» جانبا من اجتماع اللجنة المالية امس واستمع الى بعض المعلومات التي اوردها محافظ المركزي، مشيرا الى ان بعض اعضاء اللجنة لم يكونوا يرغبون بتواجده على الرغم من ان تواجده مشروع ووفقا للائحة، وكانوا ينتظرون مغادرته بفارغ الصبر، مما جعل النقاش محصورا ببعض الاعضاء فقط.

وافاد الفزيع بأنه عندما وجه سؤالا محددا وواضحا للمحافظ عن محاسبة ومساءلة من ارتكب هذه الجريمة بحق المقترضين عندما تجاوزت القروض بفوائدها ارقاما خيالية، وعما اذا كانت قد تم تفعيل نص المادة 85 والصلاحيات التي تصل الى حد شطب البنوك وعزل المسؤولين عن هذه المخالفات، أجاب المحافظ ان هذا الامر يمكن ان يستخدم في حالة وجود مخالفات جسيمة، وضرب امثلة تم استخدام هذه الصلاحيات فيها، ولكن عندما سألته «الا يعتبر تكرار المخالفات آلاف المرات بحق المقترضين مخالفة جسيمة، لم يرد المحافظ على السؤال».

وقال الفزيع «منا الى وزير المالية، الا يعتبر هذا الامر مخالفة جسيمة تستوجب تطبيق نص المادة 85 في اقصاها؟»، مؤكدا ان عدم تطبيق هذه المادة يجعل المساءلة مستحقة وهذه رسالة الى زملائي النواب، فنحن لا نبحث فقط عن حل ازمة القروض ولكن نبحث ايضا عن محاسبة المتجاوزين الذين تسببوا بهذه المأساة للمواطنين.

وبين ان البنك المركزي اقر الآن بأنه لم يطبق القانون، ولسان حال اجابة المحافظ الممتنعة يدل على انه لا يعتبر مخالفات البنوك وسرقة اموال آلاف الاسر الكويتية مخالفة جسيمة تستدعي تفعيل القانون، بل ان المحافظ اشار الى قضية تخص احد البنوك واحد اعضاء مجلس ادارتها لكونها مست مصالح احد المتنفذين، مؤكدا ان هذا الامر يدل على ان وزير المالية ومحافظ البنك المركزي لا يطبقان القانون الا عندما تمس مصالح المتنفذين، كما حصل في قضية المشتقات الخاصة بأحد البنوك على الرغم من ان الاموال التي سرقت من الشعب تعادل اضعاف قيمة المشتقات.

من جانب آخر رد الفزيع على تصريح احد النواب الذي وصف النواب المستجوبين بـ «قطاع طرق» وقال «نحن لسنا قطاع طرق وعليك انت ان تحترم نفسك وعيب عليك ان تصف زملاءك بهذا الوصف، فنحن ملتزمون بدورنا التشريعي، ولتحترم انت اولا حضور اجتماعات اللجنتين المالية والتشريعية قبل ان تعلمنا الاحترام».

واضاف «نحن تعلمنا الاحترام قبل ان نكون اعضاء في مجلس الامة ولكن انت احترم نفسك واحترم دورنا التشريعي والرقابي، فلا نقبل من اي احد ان يقول عنا هذا الكلام، ولسنا ذنبا من اذناب السلطة ونسعى لارضائهم او مجاملتهم»، مؤكدا الدستور لم يشر الى ان من يستجوب هو قاطع طريق، لكن الواقع السياسي اشار كثيرا على مدار مجالس الامة الى ان هناك احرارا لا يخضعون الا لارادة الشعب الذي انتخبهم، وهنا خاضعون مستعدون لفعل اي شيء لارضاء معازيبهم، ولكن نواف الفزيع ليس منهم.

وشدد على انه حتى لو جاء قانون يعالج قضية القروض فإن ذلك لا يعني إلغاء هدف الاستجواب الذي يهدف الى محاسبة المتجاوزين، مستغربا من مواقف بعض النواب الذين يطالبون الآخرين باحترامهم، بينما هم لا يحترمون زملاءهم، واساؤوا بتصريحاتهم الى العملية الديموقراطية برمتها.

وبين ان هؤلاء النواب يعتقدون انهم بهذه التصريحات يرضون ناخبيهم فأعتقد ان الشارع سيكون له ابلغ رد عليهم، واذا كانوا يعتقدون انهم سيرضون معازيبهم في الحكومة، فالحكومة رمت مؤيديها في الكثير من المرات، ولكنهم لن يرضوا ضمائرهم والقسم الذي ادوه عندما دخلوا البرلمان. وأكد الفزيع انه مستمر في مساءلة وزير المالية مصطفى الشمالي، وكذلك وزير النفط بالاشتراك مع النائب سعدون حماد، مستهجنا من اعتبر عدم اجرائه «بروقة» الاستجواب دليلا على عدم الجدية، وقال «انا منذ ثلاث سنوات في بروقة مستمرة منذ ان تبينت قضية القروض»، مبينا انه سيقوم فقط بالتأكد من «البروجكتر» والاستعداد لعرض الاستجواب.

وعن موقفه في حال تم تأجيل الاستجواب الى دور الانعقاد المقبل اجاب الفزيع بأنه سيستمر في المحاسبة والمساءلة ولن يتوقف، وحتى وان اقتضى الامر بأن يحاسب كل وزير يجلس في وزارة المالية، لانه مقتنع بأنه لم تتخذ الاجراءات الكافية لتصحيح الاخطاء.

نواب لمناقشة تردي الأوضاع الصحية في جلسة خاصة

قدم النواب يعقوب الصانع وأحمد المليفي وأحمد لاري وناصر الشمري ود.خليل عبدالله ود.عبدالحميد دشتي ونواف الفزيع وسعود الحريجي وصالح عاشور ونبيل الفضل وخليل الصالح وناصر المري طلبا لطرح موضوع عام للمناقشة بجلسة خاصة عملا بنصوص المواد 46، 47، 148 من قانون لائحة المجلس بشأن تردي الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية، وجاء الطلب: اذ انه على الرغم من اعتماد الميزانيات المالية الكفيلة بتطوير الخدمات الطبية والصحية والعلاجية والوقائية، إلا أن أرض الواقع تُنبئ بشيء آخر، هو الإهمال والتردي في مستوى الخدمات الصحية بالمستشفيات الحكومية، سواء من حيث عدد الأسرّة بالاجنحة العلاجية، أو لعدم كفاءة هيئة التمريض أو لإهمال الاطباء وتقاعسهم، أو لتعطل الاجهزة الى غير ذلك الكثير من أوجه القصور والإهمال.

وإذ أن عدم اهتمام الدولة ممثلة في الحكومة (وزارة الصحة) في العناية بالصحة العامة للمواطنين ووسائل الوقاية والعلاج من الامراض والاوبئة يُمثل مخالفة دستورية وفقا لنص المادة 15 من الدستور التي تنص على أنه: تعنى الدولة بالصحة العامة ووسائل الوقاية والعلاج من الامراض والاوبئة. ولما كان حال المستشفيات الحكومية بهذا التردي مما يلقي بظلال كثيفة من الشك والريبة في كيفية صرف وإنفاق الاعتمادات المالية بوزارة الصحة.

ومن المؤسف جدا أننا رغم تلك الامكانيات الهائلة، إلا أن هناك عجزا في الأسرّة بمستشفياتنا الحكومية وهي مشكلة أزلية. مشكلة الأسرة للمرضى، مشكلة أزلية للكثير من مستشفيات الكويت وهي مشكلة نابعة من نقص أجنحة وطاقم طبي يوافق زيادة التعداد السكاني وليس زيادة الوافدين فقط. مشكلة اسرة العناية المركزية هي مشكلة بحد ذاتها بالكويت وتوفير أسرّة من غير طاقم مؤهل للعناية مضر وخطير للمريض. فإما وحدة عناية مركزة مع طقم مؤهل أو فلا.

2 مليار دينار تنفقها الكويت سنويا على القطاع الصحي والوضع من سيئ الى أسوأ، فالكوادر الطبية والتمريضية تعاني من نقص وعدم وجود كفاءات والاجهزة محدودة، والسعة الاستيعابية غير قادرة على التماشي مع الزيادات المطردة بالتعداد السكاني والمباني متهالكة، والتوسعات لا تكاد تغطي إلا الموجود.

دستور دولة الكويت المادة 11 «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية».

المادة 15 «تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الامراض والأوبئة».

ويتضح مما سبق افتقاد المستشفى لآلية تعقيم سليمة، مما يعني استخدام أدوات غير معقمة.

لذلك، أتقدم بهذا الطرح لاستيضاح سياسة الحكومة ممثلة في وزارتي الصحة والمالية بشأن تردي الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية، وآلية إنفاق الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة الصحة.. الى غير ذلك مما يضمن الوصول الى خدمات صحية أفضل للمواطن الكويتي.

تعلن
شركة أنظمة أكوالاين
للتجارة العامة والمقاولات
عن تحويل الكيان القانوني للشركة من شركة توصية بسيطة إلى شركة ذات مسؤولية محدودة
وخروج الشركاء:
عبد الله مبارك الجاسم
و نورة مبارك الجاسم
و علي مبارك الجاسم
و دلال مبارك الجاسم

خليل الصالح يعاود استقبال رواد ديوانه كل ثلاثاء في الصليبخات

خليل الصالح

يعاود النائب خليل الصالح استقبال ابناء الدائرة كل ثلاثاء بعد السابعة والنصف مساء وذلك في ديوانيته الكائنة في منطقة الصليبخات قطعة 3 شارع 114 منزل 11 جادة 1 مقابل مدرسة صفية المتوسطة.

محمد البراك لتوسعة شارع كبد إلى 3 حارات ذهابا وإيابا

محمد البراك

صرح النائب محمد ناصر البراك بأنه تقدم باقتراح برغبة لتوسعة طريق الصليبية ـ كبد الى شارع من ثلاث حارات ذهابا وإيابا ووضع جسور بدلا من الدوارات والتقاطعات.

وأكد البراك ان هذا الطريق أصبح من أكثر الطرق دموية، حيث راح ضحيته الكثير من الافراد والممتلكات، وطالب بسرعة توسعته وتنفيذ الاقتراح برغبة.

حيث انه يرتاد هذا الطريق الكثير من الأسر والمواطنين والمقيمين بسبب مروره بعدة أماكن حيوية ومهمة مثل قاعدة أحمد الجابر الجوية وجواخير كبد + جواخير الهجن وحقول النفط القريبة وغيرها الكثير.

تجمع «عهد» يعقد ندوته الأولى اليوم

فيصل القناعي

يتم الاعلان عن تأسيس تجمع سياسي جديد تحت اسم «عهد» من خلال ندوة تقام في الثامنة من مساء اليوم الثلاثاء الموافق 2012/3/5 في ديوان فيصل المزين بالقصور ـ قطعة 7 ـ شارع 10 منزل 2 ويتشكل التجمع من لجنة تأسيسية مكونة من ستة مواطنين وهم: أحمد يوسف المليفي، فيصل مبارك القناعي، فيصل حمد المزين، سعد محمد المعطش، محمد خالد الهاجري ويوسف عبدالرزاق الملا.

ومن أهم اهداف ومبادئ التجمع الدفاع عن هيبة الدولة ونظام الحكم ومحاربة الفساد والتعصب والتفرقة والتمسك بمبادئ الدستور واحترام القوانين، والدعوة عامة.

«الأمانة العامة» تستقبل عضوي المحكمة الدستورية

استقبلت الأمانة العامة لمجلس الأمة صباح أمس عضوي المحكمة الدستورية المستشارين خالد أحمد الوقيان وعادل ماجد بورسلي المنتدبين من المحكمة الدستورية، وذلك لتسلم وفتح صناديق الاقتراع والاطلاع على محاضرها عن الدوائر الثالثة والرابعة والخامسة. وذكر مدير إدارة التنسيق والمتابعة ورئيس لجنة تسلم وتسليم صناديق الاقتراع للانتخابات العامة في مجلس الأمة خالد الأنصاري أنه تم تجهيز جميع الامكانات لعضوي المحكمة الدستورية للاطلاع على محاضر الاقتراع عن الدوائر المذكورة أعلاه، وتم الانتهاء من المهمة كما هو مطلوب.

جلسة خاصة الخميس المقبل لمناقشة المشكلة الإسكانية

الصانع: «التحقيق في جسر جابر» استمعت لأقوال أشواق المضف

أشواق المضف ويعقوب الصانع وناصر المري وخلف دميثير ود. عبدالحميد دشتي

اوضح مقرر لجنة التحقيق في جسر جابر ومحطة الزور الشمالية النائب يعقوب الصانع ان اللجنة دعت عضو المجلس البلدي اشواق المضف من اجل استعراض ما لديها من معلومات بهذا الخصوص، كما سيتم استدعاء الاخوة في ديوان المحاسبة مرة اخرى فيما يخص محطة الزور، وسيتم استدعاء وكيل وزارة الاشغال وجهاز الدراسات والمبادرات ممثلا بعادل الرومي لحضور الاجتماعين اللذين سيعقدان الاحد والاثنين المقبلين.

وبين الصانع ان اللجنة ستواجه وكيل وزارة الاشغال بما قيل في لجنة التحقيق التي شكلت في المجلس المبطل وكذلك الوثائق والمستندات والافادات التي وردت للجنة من قبل النواب الذين كانت لديهم ملاحظات بخصوص المشروعين.

واكد الصانع ان اللجنة ستعقد سلسلة اجتماعات متلاحقة حتى تنجز التقرير خلال المهلة المحددة، واذا اقتضى الامر فسنجتمع خلال ساعات المساء.

من جانب آخر، قال الصانع: اننا نعاني الكثير من المشاكل في مجالات التعليم والصحة والاسكان، وسنعقد جلسة خاصة الخميس المقبل لمناقشة المشكلة الاسكانية لمعرفة رؤية الحكومة لحل هذه الازمة التي طال النزاع فيها، واليوم نمر بمشكلة اكبر وهي تردي الخدمات الصحية، ونحن على استعداد لتقديم اي دعم لوزير الصحة لانهاء هذا التردي في الخدمات وتوفير وسائل الوقاية من العلاج من الاوبئة والامراض ووضع حد لنقص الاسرة في المستشفيات، مؤكدا ان الوضع الصحي يحتاج الى وقفة جادة ونريد ان تعرض لنا الحكومة استراتيجيتها في هذا الجانب، لافتا الى ان خطة التنمية تضمنت بناء 5 مستشفيات لكننا لم نر الا حبرا على ورق.

بعد اجتماع عقد بديوان مسلم البراك

الإعلان عن تأسيس ائتلاف المعارضة والمطالبة بحل مجلس الصوت الواحد

اعضاء كتلة الاغلبية وائتلاف المعارضة خلال اجتماعهم في ديوان مسلم البراك مساء أمس الأول (سعود سالم)

عقد ائتلاف المعارضة الاحد الماضي اجتماعا في ديوان النائب السابق مسلم البراك والذي من خلاله تم الاعلان عن الائتلاف المعارض واهدافه والمكونات التي يتكون منها، وفي نهاية الاجتماع تم اصدار بيان بحضور النواب السابقين احمد السعدون وخالد السلطان وجمعان الحربش ومحمد الخليفة وخالد الطاحوس وعلي الدقباسي ومبارك الوعلان وفلاح الصواغ وحمد المطر وفيصل المسلم وفيصل اليحيى وسالم النملان والصيفي الصيفي بالاضافة الى مسلم البراك وبعض الفعاليات السياسية، واتى نص البيان كالتالي:

إعلان عن تأسيس ائتلاف المعارضة

ان ما تشهده الكويت من انفراد بالسلطة والقرار، وتضييق على الحريات العامة للمواطنين، وممارسات قمعية وملاحقات أمنية واتهامات باطلة لشخصيات المعارضة وشبابها، يفرض على كل مواطن كويتي غيور على حريته وكرامته وحقوقه التصدي الحازم لهذا النهج السلطوي الخطير، الذي قاد البلاد الى ازمة سياسية عاصفة لا تنحصر في نطاق مرسوم قانون الصوت الواحد المرفوض شعبيا فحسب، وإنما هي أزمة أشمل وأعمق، وبالتالي فلا مخرج من هذه الأزمة إلا بتراجع السلطة عن نهجها غير الديموقراطي وخضوعها لإرادة الأمة، واستجابتها لاستحقاقات الإصلاح السياسي الجذري، وهذا ما يتطلب توحيد صفوف القوى الشعبية المعارضة للنهج السلطوي، والمنادية بالإصلاح السياسي الديموقراطي وتنسيق مواقفها وتنظيم تحركاتها عبر تكوين ائتلاف وطني واسع يضم في صفوفه مختلف مكوناتها الفاعلة.

لهذا، فقد تداعت الأطراف الموقعة أدناه على هذا الإعلان، من تيارات سياسية وكتل نيابية ومجاميع شبابية وقيادات نقابية عمالية، ومن مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات الحركة الطلابية وقوائمها، بالاضافة إلى عدد من الشخصيات العامة والنشطاء السياسيين، إلى اللقاء فيما بينها للتداول في كيفية التصدي الشعبي لنهج السلطة، حيث انعقدت ارادتهم مجتمعين على تأسيس «ائتلاف المعارضة»، ليكون مظلة مشتركة تجمعهم وإطارا شاملا يوحد صفوفهم.

وتم التوافق بين الأطراف المؤسسة لائتلاف المعارضة على تبني الأهداف الثلاثة الرئيسية التالية:

● أولا: الالتزام بأولوية الإصلاح السياسي بوصفه المخرج الحقيقي من الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد، وذلك عبر الانتقال إلى النظام البرلماني الكامل، الذي يستند إلى إشهار الهيئات والتعددية السياسية والقوائم النسبية والتداول الديموقراطي للسلطة، بحيث تكون الحكومة نتاج انتخابات حرة ونزيهة ومعبرة عن الإرادة الشعبية (حكومة منتخبة)، إلى جانب ضمان استقلالية القضاء، مع العمل على تحقيق اصلاحات دستورية أساسية.

● ثانيا: إطلاق الحريات العامة ورفض التضييق عليها، والتصدي لنهج الانفراد بالسلطة ومنع الانقلاب التدريجي على المكتسبات الدستورية، ورفض اسلوب التعامل الأمني والملاحقات السياسية لعناصر المعارضة، الى جانب رفض كل ما يترتب على ذلك من آثار قانونية وإجرائية تقع في هذا السياق، ومحاسبة المسؤولين عن التعسف الأمني.

● ثالثا: حل مجلس مرسوم قانون الصوت الواحد بوصفه صنيعة للسلطة، والعودة في اسرع وقت الى ارادة الامة بإجراء انتخابات نيابية، وفقا لآلية التصويت التي نظمها القانون رقم 42 لسنة 2006.

أما من حيث التنظيم الداخلي، فقد توصلت الاطراف المؤسسة لائتلاف المعارضة الى ان يتم اتخاذ القرارات السياسية بناء على التوافق، ما عدا القرارات الاجرائية التي يتم اتخاذها بالأغلبية، وأن يتشكل من بينها:

1 ـ جمعية عمومية: تضم الأطراف المشاركة في الائتلاف تناقش التوجهات والسياسات العامة، وتتولى تقديم اقتراحات وتوصيات الى المكتب السياسي، وتنعقد الجمعية العمومية مرة كل شهر، او كلما دعت الحاجة.

2 ـ مكتب سياسي: يتكون من ممثل واحد لكل تيار سياسي مع خمسة ممثلين للأغلبية النيابية، وأربعة ممثلين للمجاميع الشبابية، وثلاثة ممثلين عن القيادات النقابية العمالية، وثلاثة ممثلين عن الحركة الطلابية، وممثل واحد لكل مكون من المكونات التالية: قيادات مؤسسات المجتمع المدني، الشخصيات العامة والنشطاء، والنساء، على أن يتم اختيار الممثلين في اجتماعات خاصة يعقدها كل مكون من هذه المكونات على حدة.

ويتولى المكتب السياسي تحديد المواقف السياسية في القضايا المستجدة، وإصدار البيانات، وقيادة العمل التنفيذي للائتلاف، ويختار المكتب السياسي من بين اعضائه منسقا عاما وأمينا للسر وناطقا رسميا.

3 ـ يحق للمكتب السياسي أن يشكل مكاتب ولجانا تساعده في تحقيق أهداف الائتلاف، على أن يكون من بينها مكتب قانوني ومكتب نسائي.

● خالد الشمري